

خارجيات

alwasat.com.kw

الخميس 14 شوال 1439 هـ / 28 يونيو 2018 – السنة الثانية عشرة – العدد 3219

الوسط

Thursday 28th June 2018 - 12 th year - Issue No.3219

السجن 20 سنة لقادة «الحراك» في المغرب

من محمد حاكي ومحمد بوهوش وزكريا أنهشور. وحكمت عليهم بالسجن لمدة 15 عاما، في حين حكمت على مجموعة ثالثة من سبعة أفراد بالسجن لمدة 10 أعوام. وطالت الأحكام 53 شخصا، وتراوحت الأحكام الأخرى تراوحت بين السجن لمدة خمسة أعوام وعام واحد، وتضمنت الأحكام دفع غرامات مالية. وتمت إدانة هؤلاء بتهم أقل خطورة تتعلق بالمشاركة في تظاهرات غير مرخصة وإهانة أفراد القوات العمومية أو انتحال صفة.

لمدة 20 سنة. وهزّت احتجاجات ما يعرف بـ«حراك الريف» مدينة الحسيمة ونواحيها (شمال) على مدى أشهر ما بين خريف 2016 وصيف 2017. وقد خرجت أولى التظاهرات في الحسيمة احتجاجا على حادث أودى بحياة بائع السمك محسن فكري، وطالبت بالإصلاحات وتحسين المستوى المعيشي والإنماء. وبرز الزفزاقي كـ«زعيم الحراك»، واعتقل في مايو 2017. ودانت المحكمة بتهم تتعلق أيضا بالتآمر للمس بأمن الدولة كلا

حكم القضاء المغربي مساء الثلاثاء على زعيم «الحراك» ناصر الزفزاقي وثلاثة من رفاقه بالسجن لمدة 20 سنة بعدما دانهم بتهمة «المشاركة في مؤامرة تمسّ بأمن الدولة»، فيما حكم على 49 متهمًا آخرين بالسجن لفترات تتراوح بين عام و15 عاما. ويعد محاكمة استمرت تسعة أشهر، حكمت المحكمة على كل من ناصر الزفزاقي (39 عاما)، ونبييل أحمجيج، الرجل الثاني في الحراك، وسفير إغيد ووسيم اليوستاتي، بالسجن مع النفاذ

خرجت ثلاثة مستشفيات عن الخدمة في ريف درعا منذ منتصف الليل جراء غارات روسية استهدفت محيطها مع استمرار القصف العنيف على مناطق سيطرة الفصائل المعارضة في المحافظة الواقعة في جنوب سورية، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وبدأت قوات النظام في 19 يونيو عملياتها العسكرية في محافظة درعا، انطلاقا من ريفها الشرقي حيث حققت تقدما ميدانيا تمكنت بموجبه من فصل مناطق سيطرة الفصائل في الريف الشرقي الى جزعين، قبل أن توسع نطاق عملياتها الثلاثاء لتشمل مدينة درعا وريفها الغربي.

واستهدفت الطائرات الحربية السورية والروسية، وفق المرصد، مدينة درعا وريفها الشرقي والغربي طوال الليل ولا يزال القصف مستمر الأربعاء. وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن لوكالة فرانس برس «تسبب القصف منذ منتصف الليل بخروج ثلاث مستشفيات عن الخدمة في ريف درعا الشرقي».

وأضاف «استهدفت غارات روسية صباح الأربعاء محيط مستشفى في بلدة الجيزة، ما أدى إلى إصابتها بأضرار أخرجتها عن الخدمة».

وبعد منتصف الليل، أدت غارات روسية في محيط مستشفى بلدي المسيفرة الى توقفه أيضا عن العمل، وفق المرصد، فيما استهدفت طائرات مجهولة محيط مستشفى صيدا وأخرجته عن الخدمة.

ولم تتوفر للمرصد السوري حتى الآن معلومات حول الطاقم الطبي والمرضى. وارتفع بذلك عدد المستشفيات التي خرجت عن الخدمة في درعا منذ بدء التصعيد العسكري إلى خمسة، أحدها في بلدة بصر الحرير التي سيطرت عليها قوات النظام ليل الإثنين، وفق المرصد.

وبدأت قوات النظام الثلاثاء هجوما على الأحياء الخاضعة لسيطرة الفصائل المعارضة في مدينة درعا القريبة من الحدود الأردنية.

ويستمر صباح الأربعاء القصف العنيف على المدينة بالبراميل المتفجرة والصواريخ والغارات التي تشنتها طائرات حربية روسية وسورية، وفق المرصد.

ويسعى الجيش السوري، بحسب ما أفادت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا)، للتقدم على المحور الجنوبي الشرقي من المدينة، وقطع الطريق الذي يربطها بالحدود الأردنية جنوبا.

وتسيطر الفصائل المعارضة بشكل رئيسي على القسم الجنوبي من المدينة، فيما تتواجد قوات النظام في شمالها.

وتكتسب المنطقة الجنوبية من سورية التي تضم الي درعا محافظتي القنيطرة والسويداء، خصوصيتها من أهمية موقعها الجغرافي الحدودي مع إسرائيل والأردن، عدا عن قربها من دمشق.

وتسيطر الفصائل المعارضة على 70 في المئة من درعا والقنيطرة، فيما تسيطر قوات النظام على محافظة السويداء المجاورة بشكل شبه كامل.

ردا على استهداف المدنيين الفلسطينيين

إطلاق 12 قذيفة على إسرائيل من قطاع غزة ولا إصابات

أعلن الجيش الاسرائيلي ان 12 قذيفة بينها صواريخ حسب وسائل اعلام، أطلقت من قطاع غزة ليل الثلاثاء الأربعاء على الاراضي الاسرائيلية بدون ان تسبب اصابات.

واضاف الجيش ان ثلاثا من هذه القذائف دمرت في الجو بطائرات القبة الحديدية، متفوخة اعتراض الصواريخ التي نشرت على الحدود. وقبل ذلك، استهدفت طائرة ودبابة اسرائيليتان آلية بملكها مسؤول في حماس يشارك في الحرائق التي تنجم في الاراضي الاسرائيلية عن طائرات ورقية وبالونات يتم اطلاقها من القطاع

وقال الجيش انه استهدف موقعي رصد تابعين لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في شمال قطاع غزة.

واكدت حماس من جهتها ان جناحها العسكري رد على اطلاق نار اسرائيلي، وقال الناطق باسم الحركة فوزي براهيم إن «تصعيد الاحتلال وتعمد استهدافه للمتظاهرين السلميين والمقاومين الفلسطينيين استدعى سرعة رد المقاومة».

واضاف براهيم في تصريح صحفي ان «رد المقاومة يأتي في اطار جهوزيتها التامة للقيام بواجبها في الدفاع عن شعبنا وحماية مصالحه».

واوضح ان «كل ما يترتب على استمرار

حماقات الاحتلال الاسرائيلي من نتائج سيئيت فشل سياساته وخطا حساباته، وعليه ان يتحمل العواقب».

ومنذ 30 مارس، تصاعد التوتر مع تعبئة في قطاع غزة ضد الحصار والمطالبة بحق العودة للفلسطينيين الذين طردوا من أرضهم عند إنشاء اسرائيل في 1948. وتبرر اسرائيل الحصار المفروض منذ أكثر من عشر سنوات على القطاع بضرورة احتواء حماس.

وخلال هذا التحرك الاحتجاجي، جرت تظاهرات على الحدود بين القطاع

واسرائيل وصدامات بين الفلسطينيين

والجنود الاسرائيليين المنتشرين على طول السياج الحدودي المحيط بالقطاع، وقتل 134 فلسطينيا على الاقل خلال هذه التعبئة التي لم يسقط فيها اي اسرائيلي.

وبلغت التظاهرات اوجها في 14 مايو يوم قتل 62 فلسطينيا على الاقل مع اقتراب آلاف منهم من السياج الحدودي الذي يفرض عليه الجيش حراسة مشددة. وكان للفلسطينيين يحتجون على نقل السفارة الأميركية في اسرائيل من تل

ابيب الى القدس.

وبررت اسرائيل ردها بضرورة الدفاع

عن حدودها ووقف عمليات التسلل.

تحقيق أممي يؤكد أن جنودا ماليين أعدموا ميدانيا 12 مدنيا

أعلنت بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في مالي (مينوسما) الثلاثاء أن تحقيقا أمميا خلص الى ان جنودا من الجيش المالي أعدموا ميدانيا 12 مدنيا في وسط البلاد إثر تعرض دوريتهم العسكرية لاطلاق نار أسفر عن مقتل أحد عناصرها.

وخلال الأشهر القليلة الماضية أعلن الجيش المالي «القضاء على إرهابيين» في وسط البلاد، لكن منظمات حقوقية وسكانا شككوا في صحة هذه الاعلانات، متهمين الجيش بتنفيذ عمليات اعدام خارج اطار القضاء.

وكانت مينوسما أعلنت في مايو أنها أرسلت وحدة متخصصة من قسم حقوق الإنسان التابع لها «للتحقيق في حوادث حصلت في 19 مايو 2018 في بولكيسي» قرب بوركينا فاسو.

واللاذاء أعلنت البعثة الأممية أن «تحقيق مينوسما أتاح التوصل الى خلاصة مفادها أنه في 19 مايو أقدم عناصر من الكتيبة المالية في القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس على تنفيذ إعدام ميداني أو تعسفي بحق 12 مدنيا في سوق للماشية في بولكيسي».

وقالت مينوسما في بيانها أنها سلّمت خلاصة تحقيقها الى الحكومة، مشيرة الى ان رئيس البعثة الأممية محمد صالح التنظيف «يدعو السلطات المالية الى ضمان انجاز التحقيق القضائي الجاري في اسرع الاوقات».

ودعا رئيس مينوسما القوات المالية ونظيرتها في القوة المشتركة لدول الساحل الخمس (مالي وبوركينا فاسو والنيجر وموريتانيا وتشاد) الى «تنفيذ عملياتها العسكرية بما يتفق والقانون الدولي» و«حماية السكان المدنيين».

وفي 19 مايو المنصرم تعرض جندي مالي في القوة المشتركة لاطلاق نار أثناء دورية في سوق للماشية في منطقة بوليكيسي القريبة من الحدود الشمالية مالي مع بوركينا فاسو.

وأثر هذا الهجوم أعلن الجيش المالي «القضاء على 12 ارهابيا، في حين اكد سكان ان القتلى كانوا مدنيين. ليعود الجيش ويوضح انه ليس متأكدا مما اذا كان القتلى ارهابيين وأن العبارة الدقيقة هي انه تم القضاء على 12 شخصا» في «ظروف لم تتضح بعد» وانه فتح تحقيقا لجلاء الملابسات.

وسيطرت جماعات مرتبطة بتنظيم القاعدة على شمال مالي من مارس –إبريل 2012 في يناير 2013 عندما أطلقت عملية عسكرية دولية بمبادرة من فرنسا لمحار الجهاديين. وعلى الرغم من نشثيت هذه الجماعات وطردها، فإن مناطق يأكملها من البلاد ما زالت خارجة عن سيطرة الحكومة المالية.

ومنذ 2015، توسع نطاق الهجمات الجهادية الى وسط مالي وجنوبها وصولا الى الدول المجاورة وخصوصا بوركينا فاسو والنيجر.

الجيش اليمني يسيطر على مواقع عسكرية جديدة في «البيضاء»

مديرية السودية في المحافظة،، ولفت إلى أن «تقدم قوات الجيش، جاء بإسناد من طيران التحالف العربي الذي تقوده السعودية، الذي شن غارات جوية على مواقع وتجمعات مسلحي الحوثي».

وأشار إلى أن «الأنباء تفيد بسقوط ضحايا من الحوثيين، جراء المواجهات مع قوات الجيش وغارات التحالف العربي، غير أنه لم يتسن على الفور معرفة رقم دقيق لحجم الخسائر البشرية أو المادية».

وكانت قوات الجيش اليمني، قد حققت تقدما ميدانيا كبيرا خلال الأيام الماضية، وأعلنت سيطرتها على 50 كيلو مترا من محافظة البيضاء، التي توصف بأنها قلب اليمن، كونها ترتبط بحدود 8 محافظات.

الجامعة العربية تدعو الليبيين لاستكمال المسار السياسي

وشدد أبو الغيط على أهمية الحفاظ على البنية الاقتصادية والمنشآت النفطية للدولة الليبية والاخراجها من «دائرة التجاذبات السياسية» بين المؤسسات والأطراف المختلفة.

وأعرب عن أمله في سرعة استعادة عجلة انتاج والحفاظ على مقدرات وموارد البلاد الاقتصادية، جراء الهجمات المسلحة الأخيرة على منطقة (الهلال النقطي) وفق الأليات والقنوات الرسمية المعمول بها للتحفاظ على مقدرات وموارد البلاد الاقتصادية.

وأشار أبو الغيط في هذا السياق إلى التوابت ذات الصلة في قرارات مجلس الجامعة لافتا إلى أن المجموعة الرباعية شددت أيضا على أهمية معالجة تحديات ليبيا الاقتصادية وتوفير الخدمات الأساسية من خلال التوزيع المتكافئ لموارد الدولة في كل أنحاء البلاد والحفاظ على وحدة القطاع الاقتصادي والمالي الليبي بما في ذلك (مصرف ليبيا المركزي) و(المؤسسة الوطنية للنقط).

دعت جامعة الدول العربية أمس الأربعاء جميع الأطراف الليبية الى العمل بجدية من أجل استكمال وانجاح المسار السياسي الهادف الى تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة وتوحيد مؤسسات الدولة واتمام الاستحقاقات الدستورية والانتخابات التشريعية والرئاسية.

وأكد الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط في بيان صحفي التزام الجامعة بمرافقة الليبيين في هذه المسيرة ومواصلة جهودها من أجل بناء الثقة فيما بينهم «دعما لاتمام هذه الخطوات في اطار خطة العمل التي اطلقتها الأمم المتحدة والعملية السياسية التي يرعاها المبعوث الأممي غسان سلامة».

كما أكد سائدة الجامعة للجهود التي يضطلع بها الجيش الوطني والقوات الأمنية الليبية من أجل الحفاظ على الأمن ومكافحة الارهاب في جميع الأراضي الليبية مرجحا بإعادة الهدوء والاستقرار الى منطقة (الهلال النقطي).

أعمال عنف تخلف «أكثر من 200 قتيل» مع نهاية الأسبوع في نيجيريا

كل التوترات في البلاد.

ورد بخاري الضابط السابق المتحدر من شمال البلاد، كل الاتهامات التي تفيد انه يدعم اتنية الفولاني المسلمة «لاني اشيههم».

وتمكن لالونغ حتى الآن من بسط سلام نسبي في ولاية بلاتو، واعرب عن قلقه من «الهجمات المتكررة التي تتصع الفرصة للعناصر المجرمة المنخرطة في سرقة الماشية والنهب واعمال اللصوصية أو منع عصابات الأسلحة من ارتكاب هذه الجرائم بين مواطني الهضبة».

وأعلن الرئيس بخاري الثلاثاء ان «ادارته حققت نجاحا ملحوظا في القطاع الأمني». لكن نيجيريا التي يبلغ عد سكانها 180 مليون نسمة، تشهد عددا كبيرا من النزاعات ووضعها الأمني قد تراجع كثيرا في السنوات الثلاث الأخيرة.

اسفرت اعمال عنف بين مربي الماشية من قبيلة الفولاني المسلمين ومزارعين مسيحيين اندلعت في نهاية الأسبوع في ولاية بلاتو بوسط نيجيريا. عن «أكثر من 200 قتيل»، كما قال حاكم الولاية ساميون لالونغ.

وفي خطاب نشر الأربعاء وموجه الى رئيس نيجيريا محمد بخاري، قال لالونغ انه يأسف «للخسارة المؤلمة لأكثر من 200 شخص» قتلهم عناصر مفترضون من اتنية الفولاني خلال موجة من اعمال العنف بين المجموعات واسفرت عن مئات القتلى منذ بداية السنة في ولايات الوسط.

وقد استقبل حاكم ولاية بلاتو، المنطقة المتفجرة تاريخيا بين الطوائف المسيحية والمسلمة، الرئيس بخاري الثلاثاء الذي يتعرض منذ اشهر لانتقادات حادة بسبب تقاعسه عن مواجهة الازمة التي تعكس